



كتاب دوري رقم (١) لسنة ٢٠١٩
بشأن

توحيد بعض المفاهيم المتعلقة بتطبيق التعديلات التي تمت
على عقود توريد الطاقة الكهربائية على الجهدين المتوسط والمنخفض

نظراً لما تلاحظ للجهاز في الآونة الأخيرة من وجود اختلاف بين شركات توزيع الكهرباء في تطبيق بعض أحكام عقود توريد الطاقة الكهربائية على الجهدين المتوسط والمنخفض بعد تعديلها بقرار مجلس إدارة الجهاز، وكذا نظام المحاسبة على أسعار بيع الطاقة الكهربائية للمشاركين على الجهدين المتوسط والمنخفض. وحرصاً من الجهاز على توحيد هذه المفاهيم، فقد لزم التأكيد على بعض المبادئ الأساسية التي يجب على جميع شركات توزيع الكهرباء مراعاتها والالتزام بها عند التعامل مع المشاركين المتعاقدين معها على الجهدين المتوسط والمنخفض، وهذه المبادئ الأساسية هي:

١- أن عقد توريد الطاقة الكهربائية شأنه كجميع العقود شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقرها القانون، وأن تنفيذه يجب أن يكون طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع مقتضيات حسن النية.

٢- أنه طبقاً لأحكام البند الثاني من نموذج عقدي توريد الطاقة الكهربائية للمشاركين على الجهدين المتوسط والمنخفض فإنه من حق المنتفع أن يطلب زيادة القدرة التعاقدية أو تخفيضها وبمراعاة ما يترتب على ذلك من سداد التكاليف المطلوبة (في حالة الزيادة) وإستبدال العقود السارية وتوقيع عقود جديدة خاصة في حالة تعديل جهد التغذية من الجهد المنخفض إلى الجهد المتوسط أو العكس، وأن ما تم من تعديل على هذه العقود بموافقة مجلس إدارة الجهاز مؤخراً قد تم ليتطابق مع ما صدر من قرارات إعادة هيكلة أسعار بيع الكهرباء لتكون المحاسبة على أسعار بيع الكهرباء وفقاً لجهد التغذية المتعاقد عليه بصرف النظر عن القدرة الإسمية، وبمراعاة أن يتم تطبيق أحكام العقود الجديدة اعتباراً من ٢٠١٧/٧/١.

٣- أنه طبقاً لأحكام البند الخامس من نموذجي عقدي توريد الطاقة الكهربائية للمشاركين على الجهدين المتوسط والمنخفض فإن عدادات تسجيل وقياس استهلاكات الطاقة الكهربائية يجب أن يتم تركيبها على نفس شبكة جهد التغذية المتعاقد عليه (متوسط/منخفض)، وبالتالي فإن المعيار في محاسبة المشاركين عن استهلاكاتهم من الطاقة الكهربائية هو جهد التغذية المتعاقد عليه، وليس جهد التغذية المركب عليه العداد الذي قد يحكمه أحياناً ببعض الاعتبارات الفنية.

٤- أن سعر بيع الطاقة الكهربائية المقرر لأغراض الري للمشاركين على الجهد المتوسط أو الجهد المنخفض يُطبق على استهلاكات طلبيات رفع المياه سواء من الترع أو الآبار، وكذا استهلاكات موااتير ري الأراضي بكافة الطرق المتعارف عليها.

وبناءً على ذلك فقد رأينا ضرورة النشر للعمل بمقتضى هذا الكتاب الدوري.

الرئيس التنفيذي

م.م. محمد عبد العزيز حسن / محلة عبد العزيز حسن عبد الرحمن